

المرشح الجزائري عز الدين ميهوبي: علاقتي بالجيش سيحكمها الدستور

وأكد أن ملفي السياسات العاجلة لإنقاذ الاقتصاد الوطني وتمكين الشباب، وتحديد أصحاب الكفاءات منهم بمواقع المسؤولية، هما على قائمة أولويات برنامجه الانتخابي، واصفا هذا البرنامج بكونه كفيلًا بوضع الجزائر على الطريق الصحيح، خاصة بما يتضمنه من إصلاحات سياسية تسبق وتمهد لعملية الإعداد لوضع دستور جديد للبلاد: دستور تخفي منه الثغرات ويعمل على مقاربة للمعايير الدولية من حيث الالتزام بعوامل النزاهة والشفافية.

بعينه ليضمن مصالحهم بالعهد الجديد، خاصة وأن غالبية المرشحين هم أيضا من رموز نظام بوتفليقة. لكن، ميهوبي اعتبر أن هذه قراءة قاصرة، فالقطيعة الحقيقية تكون مع الممارسات لا مع الأشخاص. وأشار إلى أن هناك اليوم في الجزائر سلطة مستقلة للانتخابات. ووعده هذه السلطة بأن تعمل على أن تكون العملية الانتخابية مقاربة للمعايير الدولية من حيث الالتزام بعوامل النزاهة والشفافية.

المنافسة بالسباق الرئاسي

يذكر أن "حزب التجمع الوطني الديمقراطي" قد انتخب قبل خمسة أشهر ميهوبي أمينًا عاما له خلفا لرئيس الوزراء الأسبق أحمد أويحيى المسجون حاليا بتهمة فساد. ولا يستبعد مراقبون أن تنحصر المنافسة بالسباق الرئاسي بين ميهوبي والمرشح المستقل عبدالمجيد تبون، خاصة بعدما ترددت أنباء عن احتمال دعم حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم سابقا) لأحدهما بما يملك من قاعدته الانتخابية قد تغير المشهد خاصة في ظل احتمالية وجود مقاطعة شعبية غير هينة.

ولم يعلق ميهوبي كثيرا على قضية معتقلي الحراك، واكتفى بالتأكيد على أن ملف هؤلاء قيد المعالجة أمام العدالة والقضاء الجزائري الذي يحظى باحترام وثقة كبيرة من قبل الجميع. إلا أنه عاد

بقيادة الجيش الوطني سيجحهما الدستور فقط، "مشددا على أن الأهم في الفترة الراهنة هو التركيز على إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

جاكولين زاهر

القاهرة - لا يبدى المرشح الرئاسي الجزائري وزير الثقافة السابق عز الدين ميهوبي تعجبا أو انزعاجا كبيرا مما موج به الشارع الجزائري اليوم من انقسام وجدل واسع حول الانتخابات الرئاسية، بين تيار مؤيد وآخر رافض لها، معتبرا أن ما يحدث إفران طبيعي للأوضاع التي عاشتها البلاد خلال الأشهر الأخيرة.

ودعا ميهوبي، في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، بسلسلة لغة الأديب التي لا تخلو من حكمة سياسية واضحة، إلى التعامل بهدوء مع الأوضاع وأن يكون صندوق الاقتراع هو الفاصل في نهاية المطاف بين الجميع. وأوضح أن الشعب تمكن بحراكه السلمي من إسقاط نظام حكم امتد لعقود، وهو الآن يتطلع إلى تأسيس نظام جديد قادر على تحقيق مطالبه وتطلعاته التي ثار من أجلها، ومن الطبيعي أن يقارن ويتردد كثيرا في الاختيار بين الطرق التي ستوصله إلى هذا النظام الجديد. ورأى أن الحراك الشعبي الذي بدأ منذ فبراير الماضي ضعف زخمه تدريجيا مع تحقق المطالب الرئيسية التي نادى بها: وهي إيقاف المسار الانتخابي للعدوة الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وفتح تحقيقات بل وبدء محاكمة المتهمين بقضايا الفساد الكبرى. وأكد ميهوبي (60 عاما) أن "علاقته بقيادة الجيش الوطني سيجحهما الدستور فقط، "مشددا على أن الأهم في الفترة الراهنة هو التركيز على إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

عزوف واسع

يتوقع الكثير من المراقبين للمشاهد حدوث عزوف واسع عن المشاركة خلال يوم الاقتراع، فضلا عن احتمال تجدد المصادمات والاحتكاكات بين مؤيدي المرشحين للرئاسة وبعض نشطاء الحراك الرافض للانتخابات ووصولها إلى نزوتها خلال ساعات الاقتراع. لكن ميهوبي اعتبر أن هذه أحكاما سابقة لأوانها ومضاهف لا مبرر لها، لافتا إلى أن كتلة هامة من الجزائريين أبدت الرغبة الجدية في التوجه للانتخابات للخروج من حالة عدم الاستقرار الراهنة والانطلاق لبدء عملية تشريع وتطبيق العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية تحديدا. ويرفض قطاع غير هين من الجزائريين إجراء الانتخابات تحت ظل سلطة حكومة رئيس الوزراء نورالدين بدوي، التي يعتبرونها امتدادا للعهد بوتفليقة، فضلا عن وجود شكوك قوية بإمكانية تحالف أركان النظام القديم لدعم مرشح

تركيا تتعمد خرق القانون الدولي بدعم اتفاقها مع السراج

اتفاق الصخيرات يبطل اتفاق المجلس الرئاسي الأحادي



عرض حزب العدالة والتنمية، الحاكم في تركيا، الاتفاق الموقع بين أنقرة وحكومة الوفاق في ليبيا، والمتعلق بتحديد مجالات الصلاحيات البحرية، على البرلمان، الذي يسيطر عليه لتزكيته، في إطار السعي إلى مزيد خلط الأوراق، وتحدي المواقف الإقليمية والدولية الراضية أو المشككة في الأهداف المعلنة من مذكرتي التفاهم اللتين أمضاهما الرئيس رجب طيب أردوغان مع رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

وافقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، الخميس، على مشروع قانون لمذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا (حكومة الوفاق) المتعلقة بتحديد مجالات الصلاحيات البحرية في البحر المتوسط، وهو ما يعني تحويله إلى أمر واقع من الجانب التركي على الأقل، في ظل عجز المجلس الرئاسي بترابلس عن تحويله إلى قرار شرعي في بلاده، الأمر الذي يكرس المزيد من التآزم في المنطقة. وتحدثت مصادر مطلعة في العاصمة الليبية عن الاتفاقية بالقول إنه تم فرضها على فائز السراج دون أن يطلع على تفاصيلها، وأن تركيا سعت من خلالها إلى تسريع تحركاتها في منطقة شرق المتوسط بعد ما تعرضت له محاولات السابقة للتوقيع عن النفط والغاز من انتقادات واسعة.

وأشارت الخطوة التركية، خاصة المذكرة المتعلقة بمنطقة المصلحة الاقتصادية البحرية الخالصة، جدا واسعا، حيث وصفتها وزارة الخارجية الأميركية بأنها استفزازية، وقالت "إن إعلان مذكرة التفاهم الموقعة بشأن ترسيم الحدود بين تركيا وحكومة الوفاق تتسبب في توترات في المنطقة، وهو أمر غير مفيد ومثير للاستفزاز".

كما أشار المتحدث باسم الخارجية الأميركية إلى أن "هذه التطورات تشير إلى خطوة أن يتخذ الصراع في ليبيا أبعادا إقليمية أوسع، والحاجة الملحة لجميع أطراف التسوية التفاوضية للعمل".

ومن بروكسل، أكد المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانوك، تضامن الاتحاد بصورة كاملة مع اليونان وقيصر بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها تركيا في شرق المتوسط. وفي 14 أكتوبر الماضي وافقت دول الاتحاد الأوروبي، على وضع قائمة بعقوبات اقتصادية تستهدف عمليات التنقيب التركية عن النفط والغاز في مياه قبالة قبرص، من دون تحديد الأسماء التي ستتمثلها القائمة.

واتفق وزراء خارجية الاتحاد على "وضع إطار عمل لإجراءات عقابية تستهدف الأشخاص الطبيعيين والقانونيين المسؤولين عن أو المشاركين في أنشطة التنقيب غير المشروعة عن الهيدروكربونات في شرق البحر المتوسط". وبناء عليه، سيتعين على مسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الآن اقتراح أسماء أفراد، من الممكن أن تطولهم العقوبات.

ويندد الاتحاد الأوروبي مرارا بالأنشطة غير القانونية لتركيا في المياه الإقليمية القبرصية، لكن أنقرة أرسلت

مؤخرا سفينة تنقيب عن الغاز إلى الرقعة رقم 7 في المنطقة الاقتصادية القبرصية الخالصة، حيث منحت السلطات القبرصية اليونانية بالفعل حقوق تنقيب عن النفط والغاز لشركات إيطالية وفرنسية. واستدعى التحرك التركي إرسال فرنسا فرقاطة إلى قبرص في 10 أكتوبر 2019.

كما أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي جان إيف لوريان، عدم مشروعية الاتفاقية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق، مشددين على أن السراج، قد تجاوز بتوقيعها للاتفاقية، الصلاحيات الممنوحة له بموجب الاتفاق السياسي.

وتشهد العلاقات بين القاهرة وأنقرة من جهة، وباريس وأنقرة من جهة ثانية، توترا كبيرا، في حين تتميز العلاقات المصرية الفرنسية بتطور مطرد ويتسابق للمواقف في عدد من الملفات الإقليمية المهمة ومن بينها الأزمة الليبية ومكافحة الإرهاب.

ويبدل في إطار صفقة مشبوهة سعي إليها فائز السراج لضمان الحصول على دعم أردوغان بعد أن وجد نفسه معزولا إقليميا ودوليا نتيجة تخليه عن التزاماته وتعهداته واعتماده على الإرهاب في التصدي للقوات المسلحة وتورطه في ملفات الفساد.

وزاد اللواء ركن يونس فرحات، وكيل عام وزارة الدفاع والمكلف بتسيير مهام الوزارة في الحكومة المؤقتة، على ذلك بالقول إن الاتفاقية التي وقعها السراج مع الأتراك في مجال التعاون الأمني والبحري معومة الأثر القانوني ومخالفة لنظم السيادة الدولية وهي تسمح باستخدام الأجواء الليبية دون إذن واختراق المياه الإقليمية والاقتصادية بشكل صريح. كما دعا



الشعب تمكن بحراكه السلمي من إسقاط نظام حكم امتد لعقود، وهو الآن يتطلع إلى تأسيس نظام جديد قادر على تحقيق مطالبه وتطلعاته



وفي ما يتعلق بقرار السلطات الجزائرية إغلاق عدد من الكنائس البروتستانتيّة في الفترة الأخيرة، دعا ميهوبي منتقدي هذا القرار إلى إعادة النظر في موضوعه الأسباب التي دفعت إليه. وشدد على أنه لا صحة لما تردد أن القرار جاء في إطار تضيق السلطات الجزائرية على ممارسة غير المسلمين لشعائهم الدينية أو أنه قد جاء لمناهضة عمليات تبشيرية قامت بها تلك الكنائس. وقال "الجزائر بلد يحترم الحريات الدينية للجميع، وهناك دستور وقوانين تكفل حقه في ممارسة شعائهم الدينية، والدليل هو أن لدينا وزارة اسمها وزارة الشؤون الدينية لا الإسلامية... ولكن الاحترام لا بد أن يكون في إطار القانون وتقاليد المجتمع... والجميع يعرف أنه لتبني مسجدا أو دار عبادة بالدول الأوروبية لا بد أن تحصل على الكثير من التراخيص، وهذا ما حدث في قضية إغلاق الكنائس، فالأمر يتعلق بجوانب قانونية".

عبدالقادر بن قرينة:

الانتخابات هي مدخل للحل، وليست كل الحل

عبدالرازق بن عبدالله

بوتفليقة على الاستقالة من الرئاسة (1999-2019)، في 2 أبريل الماضي، يشن القضاء حملة ضد الفساد، أدت إلى إلقاء القبض على العشرات من كبار المسؤولين ورجال الأعمال، والشروع بحماكتهم بتهمة تبديد المال العام. ورأى بن قرينة، وهو وزير أسبق للسياسة، أن المناخ المحيط بتنظيم انتخابات الرئاسة، في 12 ديسمبر الجاري، "ليس مثاليًا، والانتخابات هي مدخل للحل، وليست كل الحل، فهي المسار الآمن، وليس الأمل". وأرجع ذلك إلى أن إنشاء سلطة مستقلة لتنظيم الانتخابات لأول مرة، بدلا من الحكومة، تم "بإستعجالية في تشكيل السلطة الوطنية للانتخابات بفعل إكراهات الوضع السياسي للبلد، وضرورة الإسراع في الخروج من أزمة الشرعية في منصب الرئيس". واعتبر أن "الإرادة السياسية الصادقة من السلطة الفعلية، التي هي الآن مؤسسة الجيش، ووعودها بمرافقة سلطة الانتخابات، والوقوف في وجه محاولات المنظومة السابقة لتشنويه العملية الانتخابية، هذه الإرادة هي وحدها ما يكفل حدا معينًا من نزاهة

الانتخابات وإعطائها قدرا من المسؤولية، لضمان ثقة الناخب، وضمان نصدقة مشاركة أعلى". وتابع أن "الجيش أعلن مرارا أنه لا مرشح له، ونحن إلى هذه اللحظة نراهن على عدم تخييب آمال الشعب، الذي تحم مع الجيش لإسقاط المنظومة السابقة لتشيوبها، ورأى أن "إدارة التحول الديمقراطي بأمان تقتضي استمرار هذه الثقة، وتقادي حدوث انتكاسة وانقطاع حبل الثقة الذي سيجر البلد نحو الانزلاق إلى مسارات تعقيد لا تحمد عقباه (..)

الجزائر- ركن عبدالقادر بن قرينة، المرشح لانتخابات الرئاسة الجزائرية، في حملته الانتخابية على ملف الأموال المهربة، مشيرا إلى أنه سيسفتي الشعب على الإصلاحات التي مدنّين بالفساد، وهي تعادل مداخيل البلد لثلاث سنوات.

وأضاف بن قرينة، مرشح حركة البناء الوطني (إسلامية)، أن "الفساد، الذي طبع تسيير الشأن العام الوطني استنزف أموالا طائلة تم تحويل أغلبها إلى الخارج". وتابع أنه "إذا ثبتت بعد المحاكمة إدانة المبعين بهذه الجرائم الاقتصادية، فإن مصاردهم ممتلكاتهم في الجزائر لا تساوي شيئا، مقارنة بحجم الأموال المنهوبة، والتي يقدرها المختصون بما يعادل مداخيل الجزائر لثلاث سنوات". وقدّرت مداخيل الجزائر من النفط عام 2018 بقرابة 41 مليار دولار أميركي، ما يعني أن حجم الأموال المهربة، وفق تلك التقديرات، يفوق 120 مليار دولار. ومنذ أن أجبرت احتجاجات شعبية